«ويأتيك بالأخبار من لم تزوّد..»: كلام عربي على الرأسمالية الشعبية

موفق نيربية *

■ قبل سنوات، كنت ضجراً في إحدى الليالي وعاجزاً عن النوم. قلّبت أقنية التلفزيون، فلم أجد ما يُغريني بالمتابعة، حتى استقرّيت على القناة الليبية الفضائية. كان العقيد معمر القذافي على الهواء، في منتهى اليقظة وراء مكتبه يهزّ كرسيّه يميناً وشمالاً. أمامه في الغرفة نماذج من طبقات شعبية، يحاضر فيهم الهوينا في قضايا كبيرة.

قفز الحديث عندئذ إلى الحياة الاستهلاكية المعتمدة على البضائع المستوردة، وغضبه منها. وصل إلى الموازنة التي قدّمتها حكومته مؤخّراً، وأرقامها التي تصل إلى تسعة بلايين دولار كما أذكر، وعن أن هذا الإنفاق وارد في غالبيته من دخل النفط، الذي هو ثروة الأجيال التي لا يتعب بها أحد. استشاط غضباً مع تقدّم الحديث، وقرّر فجأة، على الهواء، تقليص الموازنة إلى ستة بلايين، أيضاً كما أذكر في تلك الليلة... وعجزت عن النوم بعد ذلك.

كان القذافي والنظام الذي اخترعه، إذا جاز القول، قادراً على الإدهاش بين الفينة والأخرى. وأخيراً، تفوّق على نفسه كما في عالم النجوم. فقد قال إنه ليس راضياً عن أيّ شيء يجري، وأنه ليس مسؤولاً عن شيء منه: لا المؤتمرات الشعبية، ولا اللجان الشعبية ولا النظام الجماهيري. جميعها يمكن أن تكون صورية. ولا علاقة له بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والتربوي. ثم اعتبر كلّ شيء مزوّراً منذ أوّل يوم، حتى أن أعضاء مجلس قيادة الثورة «خونة»، وأعضاء اللجان الثورية «مخادعون».

كانت هذه قنبلته التكتيكية، التي شلّ بها قدرات «الخصوم»، وهم أعضاء مؤتمر الشعب الذي يخاطبه. هاجمهم جميعاً، ثمّ سأل عن الحالة التي يريدون من خلالها أن يفضّل المواطن سلعةً ليبيةً غالية على سلعة مستوردة رخيصة، انطلاقاً من وطنيته، وعن حالة القطاع العام الذي لا يستطيع السير إلى أمام إلاّ بأناس مثاليين غير موجودين بالفعل. ثمّ فجّر قنبلته الاستراتيجية التي تهدف إلى إلغاء القطاع العام كلّه وتحويله إلى قطاع خاص نهائياً، في جميع القطاعات، بما فيها النفط ذاته والمطارات، مع حديث غير مفهوم تماماً من قبلي عن البريد والمياه. ما كان واضحاً هو اقتراح تسمية النظام المنوي التحول باتّجاهه بالرأسمالية الشعبية على النمط الذي كانت تدعو إليه مارغريت تاتشر، رئيسة الوزارة البريطانية السابقة، والحديث عن أعباء نظام التقاعد في ليبيا.

هذا، كما سمّاه البعض، انقلاب كامل من القذافي على نفسه، وليس هذا سيّئاً إلاّ بمقدار ما كان إسقاط الأميركيين لصدّام حسين كذلك. هنا يقوم صدّام باحتلال العراق وإسقاط نفسه ثمّ تنصيبها في إهاب جديد على رأس النظام القادم. يكاد يكون الأمر كذلك!

مثل هذا الانقلاب كان يمكن تصديقه عن بلاد أخرى. وما يلفت الانتباه فعلاً، هو توجّه الخطاب، نحو إجراء الانقلاب على المحور الاقتصادي، من دون إشارة إلى الانقلاب السياسي الذي يمكن في حدّه الأدنى أن يرافق الاقتصادي. يلفت الانتباه في دقّته وليس في تهرّبه أو الغمغمة فيه. فهو يكاد يكون مطابقاً، للتوجّهات الأميركية في اقتصادها – العالم، من حيث مفاهيم الليبرالية الجديدة التي تطلق العنان للاستثمار من دون قيود اجتماعية، ولذلك تغدو أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي والصحي والتعليم من أهمّ أعدائها. وللإقناع بصواب ذلك، استحدث مفهوم «الرأسمالية الشعبية»، الذي لا تحتفظ تاتشر بحقوق ملكيّته الفكرية، وإن كانت أهمّ من قام بتسويقه في أيّامها.

للحقيقة، لم يكن القذّافي بعيداً من فكرة «الرأسمالية الشعبية» منذ طرح شعاره الشهير «شركاء لا أجراء»، لكنّ نظامه سار في اتّجاه آخر. لم يعد إلى بدايته إلاّ حين أصبحت ضرورة لتغيير موقعه الذي أصبح خطراً، مع تغيّر موازين القوى. الآن يلتقي مع آخر ما يطرحه الأميركيون، ويسعون لتسويقه دولياً كجوهر يرونه للنظام العالمي الاقتصادي المنسجم مع العولمة.

الرجل المَثَل، الذي يرى فيه الأميركيون أوّل تجسيد للرأسمالية الشعبية هو أ.ب. جيانيني، حينما أسّس في الثلاثينات بنك أميركا، بإقناع أهل حيّه ومدينته سان فرانسيسكو بإيداع مدّخراتهم مهما كانت بسيطة في مصرفه المتواضع، لتسليف الناس العاديين ثمن بيت يدفعون أقساطه بدلاً من دفع الإيجار المزعج. وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً. حينما أحرق الزلزال مصرفه، افتتحه في دكّان صغير في اليوم التالي، ليطمئن المودعين ويهدّئهم. في ما بعد، أصبحت القروض الصغيرة، التي تؤسّس استثماراً صغيراً وفردياً (كما هو الأمر في قروض البطالة في المشروع السوري، مثلاً) محطة ثانية.

من دعاة «الرأسمالية الشعبية» الآن، والتر ميد، الذي يدعو في مقالته الشهيرة «قضية الرأسمالية»، ويشرح دواعيها، بخاصّة تحت فقرة عنوانها «قطعة من الفطيرة». يدعو فيها الناس إلى التحرّر من طريق التملّك، للمسكن الخاص والمزرعة والمؤسسة الصغيرة، أو من خلال الأسهم في المؤسسة الكبيرة.

أحد أشهر هؤلاء الدعاة أيضاً في السنوات الأخيرة، هو فيليكس روهياتين، الذي يقول عن نفسه في مقالة عنوانها «خيانة الرأسمالية»:

«خلال سنواتي الأربع التي قضيتها سفيراً في فرنسا (١٩٩٧-٢٠٠٠)، قدّمت مراراً محاضرة عنوانها «الرأسمالية الشعبية في أميركا» إلى مستمعين في كلّ المدن الفرنسية. وهذا موضوع يجذب اهتماماً بالغاً من الفرنسيين والأوروبيين الآخرين، الذين يحسدوننا على معدّلات نموّ اقتصادنا العالية، وعلى البطالة المتدنية. ولكنهم أيضاً يعتقدون أنّ الثمن الذي ندفعه مقابل تلك المزايا، هو شبكة ضمان اجتماعي غير ملائمة، وتسامح مع عمليات المضاربة، وفروق غير مقبولة في الثروة والدخل. يرون أيضاً أن النظام الأميركي مصدر لمعدّلات عالية من الفقر والبطالة في البلدان ضعيفة التطوّر، من خلال الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية. قدّمت محاضرتي من أجل تبديد هذه الملاحظات، ولتشجيع القيام بالإصلاحات في البلدان الأوروبية في مواضيع مثل الضرائب والاستثمار والتوظيف. هذه الإصلاحات – كما قلت لهم – يمكن أن تخدم مصلحتنا المشتركة، وتجعل أنظمتنا أكثر انسجاماً».

روهياتين كان «مزعوجاً» من فضيحة شركة «إنرون»، ومن تناقضها مع المعايير الأخلاقية الأميركية. ومزعوجاً من الهبوطات غير المتوقّعة في الأسواق المالية العالمية، ولكن محاضراته على الجبهة الفرنسية تزامنت مع فترة من الفترات الأكثر مضاربةً في الأسواق، وذات التأثير الكبير على اقتصادات العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة نفسها.

للرأسمالية الشعبية كثير من المزايا الجيدة، أو النيات الطيبة التي يبديها بعض دعاتها، ولكن عداءها لدولة الرفاهية، التي أرساها الليبراليون والاشتراكيون الديموقراطيون، أصيل وقوي. إنها تطمح إلى تحويل الخدمات الاجتماعية من التزام للدولة إلى مصلحة شخصية، إلى خصخصتها كلّها. فبتحويل الجموع إلى مالكين، لا يعودون موضوعاً لتقديم التقاعد أو معاش البطالة أو التأمين الصحي، ويصبحون أعضاء فخورين في مجموعة تضمّهم مع الضواري الكبيرة. يصبحون ملاّكاً ومضاربين طمّاعين حالمين بالوصول إلى مرتبة أولئك أصحاب الحصص الأكبر من أسهم الشركات... التي يملكون بعض أسهمها، من دون حماية في المعارك الكبيرة. هذه الشركات والاستثمارات سوف تؤسّسها النومنكلاتورا ذاتها (السائدة قبل الإصلاح) بعد الإصلاح على النمط الأميركي، في البلدان ضعيفة النموّ خصوصاً. الرأسمالية الشعبية من هذا النمط، هي آخر تجلّيات الليبرالية الجديدة، وهي دخول في العولمة من أسوأ الأبواب.

حتى الرأسمالية الشعبية التي ورثها وطوّرها طوني بلير وشذّبها مع حزب العمال الجديد في صيغتها الفظّة من مرغريت تاتشر، مختلفة تماماً عن تلك التي تدعو إليها أميركا. فأمثلتها عملية ومباشرة، وهي قابلة للتجريب والحساب، بل تبدو مغرية أحياناً بعضويّتها وشعبيّتها الفعلية... وهي لا تنفصم عن الديموقراطية بالبساطة تلك التي تفعل بها الطبعة الأميركية التي تمتدّ وتتمدّد.

لدينا نحن، في ليبيا المستعجلة، وفي سورية البطيئة – حتى الآن–، وفي غيرهما أيضاً، أمثلة على أنظمة تهيّئ للتغيير، بطريقة يرغب بها الأميركيون والنومنكلاتورا المحلّية (من مراكز القوى، كهنة النظام كلّ في مرتبته) في تقمّصها الجاهز اقتصادياً. في حين أن المصلحة الوطنية (المشتقة من المواطن أيضاً، لا الحدود الإقليمية وحدها)، تقتضي تحويلاً باتّجاه الديموقراطية... يستحضر المجتمع المنتظم (أو الشعب) إلى جانب النخبة الاقتصادية والثقافية والسياسية، ويستقوي بهما.

* كاتب سوري.

في ذكرى رحيل فيصل الأول (٦ من ٦)

على مفترق طُرُق

الحسن بن طلال *

■ نحن الآن، عرباً وأميركيّين، على مفترق طُرُق: فإمّا أنْ نبدأ بعدِّ القتلى وإحصاء الخسائر، أو نبدأ بالتّعاون الحقيقيّ والشّراكة الاستراتيجيّة. أنْ تكسبَ الولايات المتّحدة تعاونَ الشّعب العراقيّ والأمّة العربيّة خيْر لها – اقتصادياً واستراتيجياً على المدى البعيد – من أنْ تتعاملَ معهم في ضوْء مصالحها المادّيّة وحاجاتها، غيْرَ مكترثة بمصالحهم ولا بثقافتهم. والاتّكال على الواجهات الزّائفة لنْ يُجديَ شيئاً، بل قد يعجّل في لحظة الصّدام.

نحن على مفترق طرق لأنّ عشرات الآلاف من العراقيّين – مدنيّين وعسكريّين – قد قتلوا؛ وأكثر من نصف مليون طفل ماتوا أو قُتلوا نتيجة الحصار. كما أنّ مئات العراقيّين لاقوا حتفهم في المصادمات الأخيرة التي يُلاحظ المراقب أنّ حدّتها في تصاعد مستمرّ. أمّا المنطقة المحيطة بالعراق فإنّها لم تبدأ بعد بالتّأثّر بالآثار الكارثيّة للحرب.

إنّ تصاعدَ المصادمات مرشّح – إذا استمرّت الحال على ما هي عليه – للتّنامي. فالالتزامات الدّوليّة التي لا بدّ للقوّات المحتلّة أنْ تؤدّيها ليست موضع مبالاة من أحد؛ إذ انّ البنيةَ التّحتيّةَ العراقيّةَ المهدّمةَ لا تهمّ أحداً إلا بمقدار عقود إعادة الإعمار. والآثار النّفسيّة والاجتماعيّة للتّراجع الاقتصاديّ في العراق ليست موضع عناية.

نتحدّث عن الإرهاب بصفته عملاً سلبياً فقط حين يمَسُّ مصالحنا، مشروعةً كانت أو غيْرَ ذلك. وكلّنا على يقين أنّ فشل الطّغاة في التّاريخ متولّد – أساساً – من اعتمادهم على القوّة العنيفة وحْدَها حكماً نهائياً في كلّ قضيّة. تُرى: إلى أيّ درجة ينطبق هذا الوصف على كثير ممّا يجري أمام أعيُننا؟ يقول كثير من الناس في الشّرق والغرب: إنّ الولايات المتّحدة واسرائيل تستعملان أعنف درجات القوّة ضدّ المدنيّين لا ضدّ العسكريّين فقط. لكنّ الذي لا يستعمل غيْرَ العنف لا يمكن الرّدّ عليه إلا بعنف مماثل. فإلى أين ستنتهي بنا الطريق؟ ألم يحن الوقت كي يفكّرَ صانعو السّياسة بطريق آخر؟!

نعم! إنّنا نفهم سعي الولايات المتّحدة إلى أنْ تكونَ القوّةَ الكوْنيّةَ الوحيدة. لكنْ عليها أنْ تفكّرَ في الأخطار الحقيقيّة التي قد تنجم عن سلوكها وتلحق بالبشريّة كلّها. إنّ محاولة «تأمين الصّين» ببناء شبكات من القواعد العسكريّة عبر آسيا: أفغانستان والعراق... إلخ، ومحاولة السّيطرة المطلقة على النّفط – الأمر الذي يعطي مؤشّراً قوياً على أنّ الأهداف الجديدة ستكون: سورية ولبنان وإيران والصّومال والسّودان – كلّ هذا لنْ يُسهمَ في تحقيق الحُلم الأميركيّ، وإنّما في تحوّله إلى كابوس. إنّ على الولايات المتّحدة أنْ تختار بكلّ رويّة بين أنْ تكونَ إسبارطة القرن الجديد أو أثينا؛ وما حصل لهاتيْن الصّيغتيْن معروف لنا جميعاً.

لنفكّرْ قليلاً في الصّورة الجديدة التي ستنشأ للعَلاقات العربيّة الأميركيّة لو:

– انتهى الوجود العسكريّ الأميركيّ في العراق، وأُقيمت حكومة وطنية، وقام برلمان من ممثّلين حقيقيّين للشّعب العراقيّ.

– قُدّمت مساعدات مادّيّة وخبرات لبناء عراق ديموقراطيّ حديث، ودولة متقدّمة صناعياً من خلال مشروع مماثل لمشروع مارشال في أوروبا بُعيْدَ الحرب العالميّة الثّانية.

– أُعيدت جميع القطع الأثريّة والفنّيّة إلى متاحف العراق، وتمّت محاكمة من قام بهذا العمل البربريّ، بصرف النّظر عن جنسيّاتهم ومن أيّ الدّول جاؤوا.

– استُوعبت الكفايات العلميّة العراقيّة المهاجرة والمهجَّرة، علمياً واقتصادياً وسياسياً.

– احتُرمت الخصوصيّة الثّقافيّة للإسلام، وقُدّمت المساعدة اللاّزمة لتحديث مؤسّسات الأوقاف وغيْرها.

– رُسّخ الشّعور بالعدل من خلال محاكمة نزيهة لأقطاب النّظام السّابق، لا بهدف التّشويه لكن لكشف الحقيقة في تاريخ العراق، من خلال مصالحة وطنيّة تُجهض كلّ احتمالات الشّقاق الاجتماعيّ وتمزّق النّسيج الشّعبيّ.

– وُضعت آليّة فاعلة ونظيفة لانتخاب ممثّلين حقيقيّين للشّعب لإقامة مجلس أُمّة.

– صار النّفط العراقيّ، كما وصفه كولن باول، «الكنز الرّائع» للعراقيّين، لا لغيْرهم.

– استُغلّت عائداتُ النّفط في بناء قطاعَي الزّراعة والصّناعة، فضلاً عن الصّحّة والتّعليم؛ وليس في شراء المستوردات الاستهلاكيّة.

– جُعلَت إدارة النّفط تحت سيطرة حكوميّة وشعبيّة مركّبة؛ حيث لا تستطيع الحكومة أنْ تسيطر على هذا القطاع وعائداته بعيداً من رغبات الشّعب، واستفادته المباشرة منه في الدّخل واستحداث الوظائف وترقّي التّعليم والصّحّة ومؤسّساتهما والبنية التّحتيّة للزّراعة والصّناعة.

من المؤسف، كما يقول ستانلي وايس [في مقالته المنشورة في «انترنشونال هيرالد تريبيون» IHT، ٢٠٠٣/٦/١٣]، أنّ العالم العربي كلّه بسكّانه الثّلاثمئة مليون نسمة يصدّر من البضائع غيْر النّفطيّة أقلّ من فنلندا بملايينها الخمسة. إنّ بناء قطاع صناعيّ قويّ في العراق والأردنّ سيكون قاعدةً حقيقيّةً للسّلام الشّامل وللاستقرار. لذلك أقول دائماً: إنّ الاقليم كلّه بحاجة إلى «مشروع مارشال».

حين ينهمك الجميع في عمل يدرّ دخلاً عالياً ويسمح بالادّخار وتذوّق الفنون، يكون للحياة معنى. يوْمها ستكون الحياة هانئة، وكلّ واحد يجب أنْ يعيشَها. ولن تجد فرداً عنده وقت للقتال أو رغبة في إنهاء حياة حلوة، لا حياة أسوأ من الموت.

* رئيس منتدى الفِكر العربيّ وراعيه. رئيس نادي روما.

رداً على عايدة الجوهري

تحليل ظاهرة عمرو خالد يحتاج إلى نظرة مركبة لا الاكتفاء بمنظور طبقي

محمد إبراهيم مبروك *

■ على رغم أن الكاتبة عايدة الجوهري وضعت يدها على نقاط مهمة في مقالها (ظاهرة عمرو خالد... داعية «أولاد ذوات» باحثين عن معنى) «الحياة» ٢٨ حزيران (يونيو)، إلا أن سيطرة المنظور العلماني (الماركسي تحديداً) على تحليلها لخطاب عمرو خالد أدى إلى الاهتمام الخاص بإبراز أثر الخطاب في تكريس الفوارق الطبقية في المجتمع. وعلى رغم اتفاقي مع الكاتبة في هذا البعد فلا اعتقد ان الأمر يصل الى درجة اتهام عمرو خالد بأنه يفسر الفقر بأنه غضب إلهي وأن تسند اليه تلك المقولة «إذا نظرت الى الشروط الاقتصادية البائسة التي يحيا فيها الناس سترى أنهم ارتكبوا خطيئة ما»، ليس فقط لأن خطاب الرجل لا يحمل كل هذا القدر من القسوة ولكن لأمر أهم من ذلك هو افتقار هذا الخطاب المباشر الى مثل تلك الأفكار المركبة نسبياً. ومن ناحية اخرى فإن تحليل الخطاب من هذا المنظور يفقده صدقية ذاته بذاته لدى الاسلاميين الذين هم الجمهور/ الأغلب الذي يفترض ان يوجه الحديث اليه. ولذلك فإن تحليل الخطاب من المنظور الاسلامي قد يبرز مثالب مضاعفة له في جوانب متعددة لم تتطرق الكاتبة اليها مع عدم تعرضه لفقدان تلك الصدقية، فالمنظور الاسلامي مركب لا يعتمد البعد الواحد في التحليل، ومن ثم فعمرو خالد ليس وليد طبقته الاجتماعية فقط (كما تذهب الكاتبة) ولكنه وليد عصر بأكمله تتداخل فيه عوامل كثيرة قد يكون البعد الطبقي عاملاً ثانوياً فيها. فالعصر عصر الهيمنة الاميركية ليس في المستوى السياسي – الاقتصادي فقط ولكن في المستوى الثقافي أساساً. كما انه عصر توحد الجهود الدولية على حصار الصحوة الاسلامية وشهود بداية تراجعها.

والحاصل في عمرو خالد انه يمثل نقطة التقاء بين خطوط تماس وتقاطعات عدة فالرجل ذو الجذور الاخوانية (كان يمثلهم في الاتحادات الطالبية في المرحلة الجامعية) يمثل نقطة التقاء بين الرغبة الاخوانية في الانتشار والتغلغل داخل الطبقات الثرية والمتنفذة بأي قدر من التنازلات ورغبة السلطة في ملء الفراغ الروحي لدى تلك الطبقات بخطاب ديني مدجّن سياسياً لا يرتب التزامات تقتضي تغيرات اجتماعية ذات شأن، ويعمل في الوقت نفسه على التصدي لتسلل كل من الجماعات الاصولية والتيارات المنحرفة (عبدة الشيطان – الشواذ) معاً الى هذه الطبقات. وبذلك تم تفريغ الساحة له باقصاء العديد من الدعاة البارزين. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى الترويج الواسع الانتشار لدروسه في شكل (كاسيت – فيديو – سي دي – كتيبات) من خلال القدرات العملاقة للإخوان في النشر والدعاية والاعلام بطريقة لم يسبق لها مثيل، وهو ما ظهر بشكل مفاجئ (ومرة واحدة بتعبير المصريين) في معرض القاهرة الدولي للكتاب في العام ٢٠٠٠ في الوقت الذي تم ترويج الاشاعات عن اضطهاد السلطة له. ولا أدري متى تم هذا الاضطهاد وقد كان يلقي دروسه بين المئات في احدى قاعات السينما في وسط البلد، بينما يحتجز عدد من كبار الدعاة داخل المعتقلات.

وهو ايضاً نقطة التقاء بين الاساليب الروحية البسيطة لجماعة «التبليغ والدعوة» التي تأثر برجالها الناشطين في مسجد أنس بن مالك وبين استراتيجية القادة المستحدثين للإخوان التي تحيل الدين الى مادة كمية يمكن التوفيق بين اي جزء منها وأي منظومة اخرى بالقدر الذي يخدم اقتراب التنظيم من اهدافه مهما نتج عن ذلك من جمع بين المتناقضات.

وعمرو خالد نقطة التقاء أيضاً بين رغبة الطبقات الغنية والمتنفذة في الحفاظ على مكتسباتها وبين حاجة هذه الطبقات ايضاً الى الطمأنة بأن مخالفاتها الاخلاقية لن تفضي بها الى الجحيم فيمكنها ان تجمع ايضاً الى نعيمها الدنيوي النعيم الاخروي، من دون تضحيات تذكر، وهذا في ذاته خصيصة براغماتية، وشرح ذلك قد يمثل النفاذ الحقيقي الى عمق الموضوع برمته. لأن أهم ما تنشده البراغماتية من الدين ليس بلوغ الحقيقة ولكن اضفاء السكينة والطمأنينة على حياتنا العملية.

وفي هذا السياق – وكناتج لكل التفاعلات السابقة – يأتي خطاب عمرو خالد سواء بوعي منه او من دون وعي، فالتدين انقلاب داخلي على اليقين يقلب الحياة من النقيض الى النقيض، وقد يكون الخلاف حول درجة التعبير الخارجي عن هذا الانقلاب ومدى التباين والمفاصلة عن المجتمع بحسب ما يستهدفه ذلك من صلاح للدعوة.

ولكن، لا خلاف في حتمية هذا الانقلاب الداخلي. اما القول إن المجتمع متدين اصلاً وان المسألة هي مجرد تحول في الدرجة فهذا حديث تسطيحي يمكن ترويجه لأهداف سياسية، وهو ليس مرفوضاً فقط على المستوى الديني ولكن على المستوى الفلسفي ايضاً، لأن من المفهوم أن تغلغل الفلسفة البراغماتية الاميركية في المجتمع أعاد تشكيل كل المقومات القيمية للمجتمع بما يتوافق مع أسسها المادية النفعية. والاسلام لا يعتمد اسلوب الشحاذة في الدعوة «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر». «يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان». ونظرة الاسلام للثروة ليست على أساس أنها مادة للاستمتاع يتم انفاق البعض القليل من الفائض منها عطفاً على الفقراء، وإنما ينظر الى امتلاكها كوظيفة اجتماعية يتم تسخيرها تماماً لمصلحة الدعوة، فالرسول صلى الله عليه وسلم الذي جمعت بين يديه ثروات العرب تقول عن بيته السيدة عائشة رضي الله عنها في الحديث المتفق عليه: «ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض».

ويمثل خطاب عمرو خالد ايضاً نقطة التقاء بين سيادة السهولة الاعلامية كقيمة براغماتية اصيلة وحالة التراجع الفكري للصحوة الاسلامية التي تسبب فيها الحصار العالمي، وساعد عليها في مصر خصوصاً التعويق الاخواني لأي نشاط فكري ملحوظ سواء داخل او خارج الجماعة لما يمثله ذلك من خطر على صدقية قادتها.

وهذا ما يفسر البعد الفكري الهزيل في خطاب عمرو خالد الذي يقدم تصوراً مفاده أن الحل الذي يقدمه الاسلام لمشاكل العصر هو التكيف مع الاوضاع القائمة بالفعل بإضافة بعض التعديلات البسيطة مع القيام بالشعائر التعبدية. ومن ثم صرف العقول عما تقتضيه تحديات العصر من التعمق في استيعاب العوامل الفاعلة، والعمل على استخلاص التصورات الاسلامية المناسبة القادرة على مواجهة تلك العوامل او تطويعها لتحقيق الغايات الاسلامية. وإذا كان السبب الرئيس لكل ما تتعرض له الأمة من نكبات هو تراجعها الفكري فإن خطاباً يكرس هذا التراجع هو خطاب يعمل على تهيئة الأمة لمزيد من النكبات.

وأعظم تجل لكل مساوئ الخطاب السابقة هو ما يقدمه للشباب من تفسير أو نصيحة كلما ألمت بالأمة مصيبة من المصائب، فعندما يقال لهم حين ذلك إن السبب هو عدم قيامنا بصلاة الفجر جماعة أو عليكم أن تغيروا أنفسكم أولاً أو الاكتفاء بالبكاء والدعاء، فإن ذلك يفوق اقصى ما يطمح إليه أعداء الأمة من دعاتها. ومسألة غيروا انفسكم أولاً عندما يكون الأعداء على الأبواب او اقتحموها بالفعل، هي المسلك الدائم للكهنوت الديني على امتداد التاريخ وهي في افضل الظن ملجأ من لا يريد المواجهة وان كان الثمن تهيئة الامة للاستسلام، لأن التغيير الحقيقي ليس الاكتفاء بما يفسره هؤلاء في هذه الأحوال بالبعد عن المعاصي والالتزام بالقيام بصلاة الفجر جماعة، ولكن بإعمال الفكر والأخذ بالأسباب المادية وحفز الهمم على المواجهة أيضاً، والاقتصار على الجانب الاول من دون الثاني هو خديعة يستظهر اصحابها بأحكام الدين في الوقت الذي يعملون بما يناقضه. وهكذا تجتمع عوامل متعددة على صناعة أفق من التدين لا يتسع إلا للأثرياء وإطلاق ضوء وحيد مسموح به هو الضوء الذي يخفي الحقائق.

أعلم أن الكثيرين من المعجبين بعمرو خالد قد لا يفهمون من كل كلامي السابق الا انني هاجمت «الداعية المضطهد»، وقد نُصحت كثيراً بألا أتعرض له بالنقد لكنني لم أنتصح.

* كاتب مصري.

ألف وجه لألف عام

كتابات رامو النظرية: ولادة الهارموني بالضد من روسو

■ «ليس من ميلودي في الموسيقى الفرنسية، لأن اللغة الفرنسية غير ذات قابلية لذلك، ولأن الغناء الفرنسي ليس سوى نجاح متواصل لا تطيقه كل أذن غير منبّهة، ولأن الهارموني فيها فظة خالية من التعبير تفوح منها فقط رائحة حشو متأت من تلميذ مبتدئ، ولأن التغريدات الفرنسية ليست تغريدات، والالقاءات المنغمة ليست القاءات منغمة. وأستخلص من ذلك ان الفرنسيين ليست لهم موسيقى ولا يمكن ان تكون، أو اذا صارت لهم يوماً موسيقى، فذنبهم على جنبهم».

كاتب هذا الكلام المقترب من حدود العنصرية، بحسب تعريف زماننا، هو جان – جاك روسو، الفيلسوف التنويري الفرنسي الكبير، والذي كان حين كتبه (أواسط القرن الثامن عشر) يريد أن يدلي بدلوه حتى في فن الموسيقى، ولكن في معيّة غير تلك التي كان يمكننا ان نتوقعها له: معيّة فريق «الهازلين» الذين كانوا يخوضون حرباً من دون هوادة لمصلحة الأوبرا – بوفا (التهريجية) ضد الموسيقى الأوبرالية الجدية التي كان يكتبها ويدعو اليها معاً معاصرهم الموسيقي جان – فيليب رامو، الذي كان – على أي حال – الفرنسي الوحيد الذي أمّن، في تلك العصور حضور الموسيقى الأوبرالية الفرنسية في زمن كان يهيمن فيه على فن الموسيقى ألمان تتلمذوا على الايطاليين.

كان رامو في ذلك الحين، الفرنسي الوحيد، ومن هنا كانت معاركه شرسة وعنيفة. والمدهش انه اضطر الى خوض المعركة بخاصة ضد فرنسيين كانوا يؤمنون به ولا بإمكانية ان يطلع موسيقي حقيقي في فرنسا.

● في ذلك الحين، اذاً، كان السجال عنيفاً، لكن رامو عرف كيف يرد بشدة وعنف – كما يفيدنا مؤرخ الموسيقى الغربية إميل فيرّموز – على «سفاهات جان – جاك روسو، كاشفاً من دون رحمة، الاخطاء الفادحة في المقالات الموسيقية التي جسر صاحب «الاعترافات» على نشرها في «دائرة المعارف»...». وذلك لأن رامو لم يكن موسيقياً فقط، ابدع خصوصاً في فن الأوبرا، بل كان أبرز منظّري الموسيقى في زمنه... وربما في الأزمان كافة، يشهد على هذا كتاب له كان وضعه منذ العام ١٧٢٢ في عنوان «بحث في الهارموني مختصرة في عناصرها الطبيعية»، كما تشهد عليه نصوص نظرية أخرى لم يتوقف عن وضعها خلال حياته ومنها ايضاً «أسلوب المرافقة» و«بحث في الموسيقى الهارمونية والشعرية» و«برهان وشرح مبدأ الهارموني»...

ويجمع مؤرخو الموسيقى عادة على ان هذه الأعمال النظرية ثبتت القواعد الأساسية للغة الموسيقية ببصيرة نادرة، خصوصاً وأن «نظرياته حول الانفاقات الناشئة عن الرنين الطبيعي للأجسام الصائتة، والمبنية بركم ثلاثيات عليا وثلاثيات دنيا، وتفسيره الهارموني للتحولات، وتصوره للنغمية وللاسجاحات، لا تزال لها الى اليوم قوة القانون» بحسب اميل فيرّموز. وفي هذا الاطار يمكننا ان نقول، اذاً، انه اذا كان رامو يعتبر واحداً من كبار مؤلفي الموسيقى في زمنه الى جانب لولّي وغلوك وهايدن وموتسارت، فإن الموسيقى تدين له، في الوقت نفسه، بكثير من النظريات التي سمحت بالتطور اللاحق لكل الاشكال الغنائية والأوركسترالية. وهو، اذ كان ابناً لفكر القرن السابع عشر، عرف كيف يقيم افكاره على أسس علمية وعقلانية منطلقاً من طبيعة الصوت نفسه، تلك القاعدة التي عليها بنى تصوراً للهارموني. وهذا ما يجعل من المنطقي القول إن جان فيليب رامو قد افتتح فصلاً جديداً في الموسيقى الغربية، بخاصة وأن تعليماته وأفكاره هي التي مكنت السوناتا، ذات الشكل الأكثر كلاسيكية في الموسيقى الكلاسيكية، والتي تقف في جذور السمفونية، تعثر على الاطار الهارموني الأمثل الذي لاءم لعبة الموضوعات الأنيقة التي كانت في حاجة اليها.

جان فيليب رامو (١٦٨٣-١٧٦٤)

● ينطلق رامو في كتابه «بحث في الهارموني مختصرة في عناصرها الطبيعية» من مبدأ يقول ان «الموسيقى علم يتعين ان تكون له قواعد مؤكدة؛ وهذه القواعد يجب ان تستخلص من مبادئ واضحة، وهذه المبادئ ليس في الامكان التعرف اليها من دون العون الذي تقدمه الينا الرياضيات». واستناداً الى هذه الفكرة الفيتاغورية، يرى رامو ان نقطة الانطلاق في الموسيقى هي المرافقة (التوافق). وهذه المرافقة تجد تفسيرها في ظاهرة الرنين الفيزيقية. ويرى رامو هنا ان ثمة نمطين من الرنين: الأعلى والأدنى. واذ يفسر لنا رامو هنا الفوارق التقنية بين الرنين الأعلى والرنين الأدنى رابطاً اياهما بتعريف ينطلق من اعادتهما الى أرقام تتتالى منعاً لاهتزازات الوتر الطبيعية، يقول لنا ان هذه النغمات يمكنها ان تتخذ اشكالاً تبعاً للنوطات وترتيبها. ومن هنا تنبع نظرية «القلب» Renversement الأساسية التي سيستخدمها رامو، بكل ادراك، كوسيلة تعبير جديدة. ومن هنا تصبح المرافقة منبع الهارموني نفسه... وبالتالي تكون الموسيقى بأسرها قائمة على الهارموني، لا على الميلودي. ومن الواضح هنا ان هدف رامو كان يقوم في الانطلاق من حقيقة طبيعية مبرهن عليها، للعثور على الموسيقى نفسها بعدما شرح طبيعتها. وفي معرض شرحه هذا يفيدنا رامو بأن للنغمات المرافقة المنسجمة والمتنافرة، في نهاية الأمر، قيمة تعبيرية حقيقية. وهو من هنا ينصح الموسيقيين في كتابه هذا باستخدام النغمات المنسجمة للتعبير عن الفرح والرضى، والنغمات المتنافرة الصغيرة للتعبير عن العذوبة والحنان، طالما ان هذه النغمات ليست مهيأة لترجمة اليأس والأهواء. وبهذا يقيم رامو الرابط المنطقي بين الرياضيات، والسمع والهارموني الخالص وعلم الجمال، الذي وعلى عكس ما تقول بعض الآراء المنتشرة، له مكانة أكيدة ورحبة في كتاب رامو هذا. ورامو، على رغم علمية كتابه ورجوعه المنطقي الى الرياضيات والعقلانية يقول في نهاية الأمر ان «الذوق هو، بعد كل شيء، المحرك الأساس والأول لكل علاقة بالموسيقى»، والذوق الذي يعنيه رامو هنا هو، في المقام الأول، ذوق المؤلف الموسيقي. ومع هذا، فإن الباحث يعبر فوراً بعد هذا عن طموحه الأساس، من وضعه لهذا الكتاب، انما يكمن في ازالة الحاجز الذي يفصل بين الفن والعلم. ومن المؤكد انه نجح في الوصول الى هذا الطموح طالما ان الكتاب قرئ على نطاق واسع، بل اعتبر من الباحثين، على مدى تاريخ الموسيقى، لحظة انعطافية في تاريخ الفن الموسيقي «اذ منه ولد الهارموني الحديث الذي هيمن على فن الموسيقى طوال ثلاثة قرون اختتمت، بحسب الباحثين الفرنسيين. بثورة كلود ديبوسي». وهذا موضوع آخر بالطبع.

● ولد جان فيليب رامو العام ١٦٨٣، في مدينة ديجون الفرنسية ابناً لعازف اورغن لا شك في انه كان استاذه الأول في توجهه نحو الموسيقى. ولقد خاض الفتى مهناً موسيقية عدة. وتنقل بين كنائس الكثير من المدن الفرنسية، عازفاً على الأورغن وعلى غيره من الآلات قبل ان يستقر العام ١٧٠٦ في باريس ويبقى فيها حتى رحيله، عجوزاً في العام ١٧٦٤. وهو بعد ان كتب الكثير من القطع والدراسات النظرية، كرّس نفسه منذ العام ١٧٣٠ لكتابة الأوبرا والباليه، معيداً الى فن المسرح الغنائي الفرنسي تقاليد كانت اهملت منذ لولّي. ومن أشهر أعمال رامو «هيبوليت وآريسي» ثم «شمشون» التي كتب نصها فولتير ومنعت من السلطات الدينية. و«الهند المضيافة» و«كاستور وبولوكس» و«افراح هيبيه» و«هيكل المجد» و«أميرة نافار» و«زرادشت» (والاعمال الاخيرة عن نصوص لفولتير)، اضافة الى عشرات الأعمال الأخرى التي كان آخرها «اولاد اله ريح الشمال» العمل الذي توفي من دون ان ينجزه كلياً.

ابراهيم العريس